وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

مجلة السلام الجامعة
Journal of Alsalam University
علمية محكمة
www.jasalam.edu.iq

للعلوم الانسانية والتطبيقية

مجلة السلام الجامعة

مجلة علمية ثقافية محكمة

تصدر عن كلية السلام الجامعة

الرقم الدولي للمجلة: (2522 – 3402)
ISSN– 2959–555X (Print) / ISSN– 2959–5541 (Electronic)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

العدد التاسع عشر
نيسان 2025م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق:
(2127) لسنة 2015 ميلادية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تصدرها كلية السلام الجامعة

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد ١٩

الرقم الدولي للمجلة

ISSN (2522-3402)

https://www.iasj.net/iasj/journal/378

١٤٤٦هـ نيسان ٢٠٢٥م

حقوق النشر محفوظة

- الحقوق محفوظة للمجلة.
- الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطياً.

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ
وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ
وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

[التوبة: ١٠٥]

١ – اسم المجلة: مجلة السلام الجامعة

٢ – اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية

٣– جهة الاصدار: كلية السلام الجامعة

٤ – الموقع الالكتروني:www.alsalam.edu.iq

٥ – البريد الالكتروني:journal@alsalam.edu.iq

المراجعة اللغوية

.أ.م.د. سعيد عبد الرضا خميس / اللغة العربية

.أ. طارق العانى / اللغة الإنكليزية

الاشراف الطباعي والالكتروني:

أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر:

اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي:

البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم هيأة تحرير المجلة

مجالات التوزيع

جمهورية العراق، والدول العربية والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية : (2127) لسنة 2015 ميلادية

الرقم الدولي للمجلة : (3402 – 2522) (ISSN).

رئيس التحرير

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / عميد الكلية

نائب رئيس التحرير

أ.د. صبيح كرم زامل موسى الكناني / معاون العميد للشؤون العلمية

مدير التحرير

أ.م. د. أحمد عباس محمد /التخصص: فلسفة أصول الدين
قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير :

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. الأستاذ الدكتور عبد السلام بديوي يوسف الحديثي Professor Dr. Abdul Salam Badiwi Yousef Al-Hadithi /
لغة عربية ـــ عميد كلية السلام الجامعة / رئيس التحرير

٢. الأستاذ الدكتور صبيح كرم زامل موسى الكناني Professor Dr. Sabih Karam Zamil Musa Al-Kanani / إدارة تربوية ـــ معاون العميد للشؤون العلمية ـــ كلية السلام الجامعة / نائب رئيس التحرير

٣. الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عباس محمد Assistant Professor Dr. Ahmed Abbas Mohamed /
فلسفة أصول الدين ـــ كلية السلام الجامعة / مدير التحرير

٤. الأستاذ الدكتور محسن عبد علي الفريجي Professor Dr. Mohsen Abdel Ali Al-Fariji /
علوم جغرافية ـــ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق

٥. الأستاذ الدكتور كامل علي الويبة Professor. Dr. Kamel Ali Al-Weba /
علوم تاريخ ـــ جامعة بنغازي/ ليبيا

٦. الأستاذ الدكتور عبد الله بلحاج Professor Dr. Abdullah Belhaj /
لغة عربية ـــ جامعة سوسة / تونس

٧. الأستاذ الدكتور حنان صبحي عبد الله Professor Dr. Hanan Sobhi Abdullah /
تخطيط ستراتيجي ـــ مركز البحوث / بريطانيا

٨. الأستاذ المساعد الدكتور يوسف نوري حمه باقي Assistant Professor. Dr. Yousef Noori Hama Baqi/
فلسفة في الشريعة الإسلامية ـــ فقه مقارن، قسم الشريعة ـــ كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد

٩. الأستاذ الدكتور عبد الله هزاع علي الشافعي Professor. Dr. Abdullah Hazza Ali Al-Shafi'i /
علم النفس الرياضي / كلية السلام الجامعة

١٠. الأستاذ الدكتور ماجد مطر عبد الكريم Professor Dr. Majid Matar Abdel Karim /
كلية السلام الجامعة

١١. الأستاذ الدكتور ردينة مطر عبد الكريم Professor Dr. Rudina Matar Abdel Karim /
كلية السلام الجامعة

١٢. الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم راشد الشمري Assistant Professor Dr. Ibrahim Rashid Al-Shammari /
إدارة أعمال تنمية بشرية / كلية السلام الجامعة

١٣. الأستاذ المساعد عنيد ثنوان رستم Assistant Professor. Anaid Thanwan Rustom /
رئيس قسم المالية والمصرفية / كلية السلام الجامعة

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعد:

بين يديك عزيزي القاريء، العدد التاسع عشر من مجلة السلام الجامعة» التي نهضت كالعنقاء من بين الركام وليداً شرعياً جامعياً بين أخواتها المجلات العلمية التي تعتمد المستوعبات العلمية العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي لتصنيف الجامعات والكليات في العالم يحمل العدد بين طياته بحوثاً ودراسات من نتاج أساتذة الكلية وعدد من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية العلمية والإنسانية وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكل علمي منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تنهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدّمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفد المجلة والإسهام في أعدادها القادمة... و من الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموفقية والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي

عميد الكلية

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن وإعادة استعمال البحث.

٤. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office word 2010) على قرص ليزري مدمج (**CD**) على شكل ملف واحد وتزوّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.

٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية.

ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.

ت. بريد المؤلف الإلكتروني.

ث. الكلمات المفتاحية.

ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.

٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦ . **Bold.**)

٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢.**Bold**)

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءاً من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشَتْ، ويقدم الباحث تعهداً بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.

٢. يشترط لنشر الأبحاث المستلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقاً للأنموذج المعتمد في المجلة

٣. يُبلغ المؤلف بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ وصوله إلى هيأة التحرير.

٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفقاً للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يوماً.

٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد النشر.

٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها سواء قبلت أم لم تُقبل.

٧. يخضع البحث للتقويم السرّي من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.

٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (١٢٥,٠٠٠) مائة وخمسة وعشرين ألف دينار عراقي ١٢٥) من داخل العراق، و (١٥٠) دولاراً من خارج العراق.

٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.

١٠. تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.

١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقيةwww.iasj.net

دليل المقومين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.
٣. تذكر المقوّم إذا كان البحث أصيلاً ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
٤. يذكر المقوّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
٥. يذكر المقوّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الاشارة إليها.
٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.
١١. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوّم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
١٢. تُرسل ملاحظات المقوِّم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
١٣. يبلغ المقوّم رئيس التحرير في حال تبين للمقوم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
١٤. يُحدد المقوّم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (السلام الجامعة) .

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكية الفكرية

إني الباحث.....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية

ت	الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
١.	أ.د. قصي سعيد أحمد الجبوري م.م. مُحَمَّد إسماعيل حسين جياد	تغريم فاقد الأهلية بين الشريعة والقانون العراقي	١-٢٥
٢.	أ.د. مُحَمَّد يحيى سالم الجبوري	جوانب من الدَّرس الصَّوتي عند مكي القيسي (ت٤٣٧هـ)	٢٦-٤٨
٣.	أ.د. محمود بندر علي العيساوي م.م. مها أحمد كمال العاني	إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر / نماذج تطبيقية	٤٩-٦٨
٤.	أ.م.د. أحمد عباس مُحَمَّد	سلامة العقيدة وأثرها في صلاح المجتمع	٦٩-٨٨
٥.	أ.م.د. رعد عبد الله فياض	مفهوم الإمامة في سورة البقرة في تفاسير السنة	٨٩-١١٢
٦.	أ.م.د. أثمار شاكر مجيد الشطري	القلق البيئي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة بغداد	١١٣-١٣٣
٧.	أ.م.د. إبراهيم عبد السلام ياسين	سُلْطَةُ العَقْلِ فِي تَفْسِيرِ النَّصِ القُرْآنِي	١٣٤-١٤٩
٨.	أ.م.د. حميد معروف حميد الأعظمي	مخالفات الحنابلة للحنفية في حد الردّة	١٥٠-١٧٢
٩.	أ.م.د. حسين ناصر حسين م.د. علياء هاشم عبد الأمير	اعتماد القنوات التلفزيونية الفضائية على تصريحات المسؤولين كمصدر للأخبار وانعكاسه على أداء الوظيفة الإعلامية / قناة السومرية التلفزيونية الفضائية انموذجا	١٧٣-١٨٩
١٠.	أ.م.د. سهيل مُحَمَّد حسين	الدقائق البيانية والدلالة السياقية قراءة لبلاغة "تشابه المعنى" في نصوص (نهج البلاغة) حرف "الجيم" إنموذجًا	١٩٠-٢٢٦
١١.	م.د. هيوا طاهر عباس	رسم المصحف الشريف (مصحف الشيخ ملا زادة) للشيخ ملا حسن عبد الله الكردي / دراسة وتحقيق	٢٢٧-٢٥١
١٢.	م.د. حميد جفات ثويني	ذكر الخاص بعد العام في خطاب القرآن / دراسة في نصوص من القرآن	٢٥٢-٢٦٤
١٣.	د. محمد عبد الوهاب مرموص	العلاقة بين المحاصصة السياسية وظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣	٢٦٥-٢٨٣
١٤.	م.د. معاذ حمدي حسون	الفكر الأخلاقي عند الماوردي وكانت / دراسة فلسفية مقارنة	٢٨٤-٢٩٩
١٥.	م.د. أحمد شفيق عرميط الآلوسي	خصائص النبي (صلى الله عليه وآله) في الدنيا والآخرة / دراسة عقدية	٣٠٠-٣١٢
١٦.	م.د. نافع حسين علي الدليمي	علم الفقه والكلام عند البصريين أيام العباسيين	٣١٣-٣٣٣
١٧.	د. معد صالح أحمد	المعجم الصوتي معجم الصوتيات للدكتور رشيد العبيدي إنموذجًا / دراسة وصفية	٣٣٤-٣٥٠
١٨.	الدكتورة ظلال زين عليا لدكتور سمير شلال فرحان	ميزان المدفوعات في العراق للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣ مع التركيز على السياسة المالية والنقدية	٣٥١-٣٦٧

	الدكتور علاء عبد الحميد		
١٩.	م.د. آلاء عبد شنان	آيات البأس في القرآن الكريم / دراسة تحليلية	٣٦٨-٣٨٥
٢٠.	م.د. حردان عبد الغفور رشيد	أثر استراتيجية دائرة وجهات النظر في تحصيل مادة علم الاجتماع لدى طلاب الرابع الاعدادي	٣٨٦-٤٠٦
٢١.	م.د. ميادة جمعة حسن	الانهاك الأكاديمي وعلاقته بالاعتدال المزاجي لدى طالبات المرحلة الإعدادية	٤٠٧-٤٣١
٢٢.	م.د. صلاح نعمه عبد العالي	الغيرية وتمثلاتها في النص المسرحي العراقي المعاصر / نماذج مختارة	٤٣٢-٤٥٤
٢٣.	م.د. نزار راهي خصاف	التوافق المهني لدى المرشدين التربويين في محافظة واسط	٤٥٥-٤٨٠
٢٤.	م.د. إبراهِيم خَليل ابراهِيم	استخدام جهاز مبتكر لقياس زمن السرعة الانتقالية لطلاب المرحلة الإعدادية	٤٨١-٤٩٤
٢٥.	م.م مُحَمَّد هاشم جبار مهدي العوادي	العنصر الأخلاقي في حياة الأنبياء في القرآن الكريم	٤٩٥-٥١٤
٢٦.	م.م حسين عواد محميد	الاشكالات القانونية لفرض الضريبة الخضراء	٥١٥-٥٣٥
٢٧.	م.م. مصطفى مُحَمَّد صالح عطيه أ.د. محمد مُحَمَّد صالح عطيه	الغزو الفكري وأثرهُ على الأمة الإسلامية	٥٣٦-٥٥٧
٢٨.	م.م. علي هادي عبد الله القره غولي	السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣	٥٥٨-٥٨٠
٢٩.	م.م. زينب عبد الواحد سلوم	دور الحوكمة المؤسسية في تحقيق الإفصاح المالي	٥٨١-٦١٥
٣٠.	م.م. رعد خضير صليبي	الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج لعام ٢٠٢٠ وانعكاساتها المستقبلية	٦١٦-٦٣٨
٣١.	م.م. عالية حسين مُحَمَّد أ.د. محمود بندر علي	أثر القواعد الفقهية في صياغة مواد الدستور العراقي ٢٠٠٥م / الحقوق الاقتصادية انموذجاً	٦٣٩-٦٥٤
٣٢.	م.م. مُحَمَّد أحمد حميد	عبد الغني جميل حياته وشعره	٦٥٥-٦٧١
٣٣.	م.م. سراب سوادي يوسف الأكرع Sarab S. Yousif AL-Akraa	Teaching Language through four strands: From Theory to Practice	٦٧٢-٦٨٣
٣٤.	الباحثة: خديجة عبد الستار صادق سليمان	المفهوم القانوني للإرهاب وتميزه عن الكفاح المسلح في ضوء قواعد القانون الدولي	٦٨٤-٧٠٩
٣٥.	أ.د. علي مطشر عبد الصاحب سيف الدين محمدي كاظم	المقصود بالمهني في عقود الإذعان / دراسة مقارنة	٧١٠-٧٢٦
٣٦.	الباحث: فاضل صبري نعمه	تأثير الاقتصاد العالمي على استراتيجيات المالية المحلية	٧٢٧-٧٥١
٣٧.	أ.د. لقاء عبد الحسين رستم الباحث: نصير سالم عباس	المجتهد وشروطه عند الإمام الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) / دراسة أصولية	٧٥٢-٧٦٩
٣٨.	الباحثة: علياء ثائر مُحَمَّد أ.د. سامي جميل أرحيم	ترجيحات الإمام البرزلي في مسائل الطهارة الصّلاة / دراسة فقهية مقارنة	٧٧٠-٧٨٥
٣٩.	الباحث: حسن عبد الرضا عسكر	التخصيص بالأدلة المتصلة وتطبيقاته في سورة الأنعام	٥٨٦-٨٠٨

٤٠.	أ.م.د. وسام غالي قاسم	المؤثرون الرقميون ودورهم في صناعة الرأي العام في مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر (النخبة الأكاديمية الإعلامية)	٨٠٩-٨٢٨

السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣

Japanese foreign policy towards the Gulf after 2003 Cooperation Council countries

م.م. علي هادي عبد الله القره غولي

Assistant teacher. Ali Hadi Abdullah Al-Qaraghuli

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

قسم الدراسات السياسية الاقليمية والدولية

الملخص

تعد السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠٠٣ موضوعًا مثيرًا لاهتمام الباحثين، نظرًا للتغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والعالم بعد الغزو الأمريكي للعراق. دفعت هذه التحولات اليابان إلى إعادة تقييم استراتيجياتها في المنطقة، التي تُعد مصدرًا حيويًا للطاقة بسبب احتياطيات النفط والغاز الكبيرة التي تعتمد عليها اليابان لتأمين احتياجاتها لم تقتصر العلاقات اليابانية الخليجية على الجانب الاقتصادي، بل امتدت إلى مجالات التعليم، والتبادل الثقافي، والاستثمار، وقد اتسمت السياسة الخارجية اليابانية في المنطقة بالدبلوماسية الهادئة والتعاون غير التصادمي، تبنت اليابان نهجًا يقوم على السلام والازدهار المتبادل، مع الحفاظ على موقف ثابت في السياسة الدولية، ما جعلها شريكًا موثوقًا لدول مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية: اليابان، دول مجلس التعاون الخليجي، احتلال العراق، التعاون الاقتصادي، التعاون الأمني.

Abstract

Japanese foreign policy towards the GCC countries since 2003 is a topic of interest to researchers, given the major political and economic changes that the Middle East and the world have witnessed after the US invasion of Iraq. These changes have prompted Japan to reevaluate its strategies in the region, which is a vital source of energy due to the large oil and gas reserves that Japan relies on to secure its needs. Japanese Gulf relations were not limited to the economic aspect, but extended to the fields of education, cultural exchange, and investment. Japanese foreign policy in the region was characterized by quiet diplomacy and non-confrontational cooperation. Japan adopted an approach based on peace and mutual prosperity, while maintaining a firm position in international politics, which made it a reliable partner for the Gulf Cooperation Council countries.

Keywords: Japan, GCC, occupation of Iraq, economic cooperation, security cooperation:

المقدمة

تعد السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣ من المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين في ظل التغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل. فمع بداية القرن الواحد والعشرين، خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، طرأت تحولات كبيرة على المشهد السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج، مما دفع اليابان إلى إعادة تقييم استراتيجياتها السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة الحيوية. تعتبر دول مجلس التعاون

الخليجي من أبرز الأطراف الفاعلة على مستوى الاقتصاد العالمي، فهي تمثل إحدى أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم، الأمر الذي جعل اليابان، الدولة الصناعية الكبرى، تعتمد على هذه المنطقة في تأمين إمداداتها من الطاقة. ولكن هذه العلاقة لم تقتصر على المجال الاقتصادي فقط، بل شملت مجالات أخرى مثل التعليم، التكنولوجيا، الثقافة، والاستثمار، منذ عام ٢٠٠٣، شهدت المنطقة العديد من التغيرات الجيوسياسية، بما في ذلك الحروب والنزاعات الإقليمية، ما انعكس بشكل مباشر على السياسة الخارجية اليابانية، فقد اختارت اليابان أن تلعب دوراً غير تصادمي في المنطقة العربية، يعتمد على التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التحديات المشتركة، وفي الوقت نفسه، حافظت على موقفها الثابت في السياسة الدولية، التي تتسم بالدبلوماسية الهادئة والمبنية على مبادئ السلام والازدهار المتبادل.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية هذا البحث في محاولة فهم الكيفية التي تعاملت بها اليابان مع تحولات المنطقة بعد عام ٢٠٠٣، خاصةً في ظل التحديات الأمنية والسياسية التي نشأت نتيجة للأحداث الكبرى مثل غزو العراق، والحروب الأهلية في بعض الدول العربية، كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وكيفية تكيفها مع الأزمات العالمية، وبحث الأسئلة التالية:

١. كيف استطاعت اليابان تعزيز علاقاتها مع هذه الدول في ظل التوترات الأمنية؟
٢. وهل كانت السياسة اليابانية مرنة بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والأمنية في هذا السياق المتغير؟

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في استكشاف ديناميكيات السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠٠٣، وهي فترة شهدت فيها المنطقة تغييرات جذرية على المستوى السياسي والاقتصادي، فاليابان، التي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط من هذه المنطقة، كانت بحاجة إلى تأكيد علاقاتها الاستراتيجية من خلال سياسة دبلوماسية نشطة، هذا البحث يوفر فهماً حول كيفية استجابة اليابان للتحديات التي فرضتها التطورات الإقليمية، ومدى تأثير هذه السياسة على تطور العلاقات الدولية في المنطقة، كما يعكس البحث دور اليابان كداعم للاستقرار الإقليمي في ظل غياب التدخلات العسكرية المباشرة.

أهداف البحث:

١. دراسة النهضة اليابانية واثرها على الخليج العربي.
٢. دراسة جذور العلاقات اليابانية الخليجية في القرن الماضي.
٣. دراسة استراتيجيات السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد ٢٠٠٣.

٤. تحليل العوامل التي ساعدت اليابان في تعزيز علاقاتها مع دول الخليج في مجالات الطاقة والتجارة.

٥. التعرف على تأثير الأزمات الإقليمية والدولية (مثل غزو العراق والحروب في الشرق الأوسط) على التوجهات اليابانية تجاه المنطقة.

٦. مقارنة السياسة اليابانية في الخليج مع سياسات القوى الكبرى الأخرى في المنطقة.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التاريخي التحليلي حيث تم تحليل جذور وتوجه السياسة الخارجية لليابان تجاه دول مجلس التعاون الخليجي قبل وبعد ٢٠٠٣م من خلال التقارير الدبلوماسية، والمقالات الأكاديمية التي تناولت العلاقات بين الجانبين، وتم التركيز على دراسة المواقف اليابانية في فترات معينة بعد عام ٢٠٠٣، مثل تعامل اليابان مع غزو العراق، وأزمات أخرى في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك، اعتمد البحث على المنهج الوصفي لدراسة تطور السياسة اليابانية تجاه دول التعاون في مجالات النفط والاستثمار والتجارة، من خلال بيانات اقتصادية وتحليل استراتيجيات التعاون في مجال الامني والثقافي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور جاء المحور الاول بعنوان اهمية الخليج العربي في السياسة اليابانية الخارجية قبل العام ٢٠٠٣، وجاء بثلاث نقاط رئيسة اولاً النهضة اليابانية وأثرها على منطقة الخليج العربي وثانياً تطور السياسة الخارجية اليابانية تجاه الخليج قبل العام ٢٠٠٣ والثالثة التعاون الاقتصادي بين اليابان والخليج قبل العام ٢٠٠٣. اما المحور الثاني تطور السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣ وينقسم الى ثلاث نقاط اولاً: الموقف الياباني من حرب على العراق٢٠٠٣، ثانياً: انعكاسات الحرب على سياسة اليابان تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وثالثاً: ثالثاً: تطور السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣م: اما المحور الرابع جاء بعنوان الابعاد الاستراتيجية للعلاقات اليابانية الخليجية بعد عام ٢٠٠٣ الذي اقسم الى ثلاث نقاط اولاً: الابعاد الاقتصادية وثانيا الابعاد الامنية وثالثاً الابعاد الثقافية.

المحور الأول: أهمية الخليج العربي في السياسة اليابانية الخارجية قبل العام ٢٠٠٣.

اولاً: النهضة اليابانية وأثرها على منطقة الخليج العربي:

تمثل النهضات في مختلف الأزمنة حافزة أساسية للتغيرات الداخلية والخارجية في سياسات الدول، حيث تعيد ترتيب أولوياتها وتوجهاتها، وكانت اليابان مثالًا بارزًا في هذا السياق، حيث حققت نهضتها نقلة كبيرة أثرت على علاقاتها الخارجية[١].

- **النهضة اليابانية المعاصرة:** خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية في حالة انهيار اقتصادي وعسكري وسياسي، وكانت منبوذة دوليًا بسبب سياسات نظامها التوسعي. ومع ذلك، تمكنت من تحويل هذه الهزيمة إلى فرصة للتطور الاقتصادي، مدعومة بالدعم الأمريكي وخيارات اقتصادية موجهة لإصلاح الماضي، بعد انتهاء الاحتلال الأمريكي وتوقيع معاهدة السلام[٢]، في سان فرانسيسكو عام ١٩٥٢، استعادت اليابان سيادتها وبدأت في وضع أسس نهضتها الاقتصادية. قاد هذا التحول رئيس الوزراء شيغيرو يوشيدا بحكمة سياسية، معتمدًا على رؤية تنص على تحقيق المكاسب بوسائل سلمية بدلًا من المغامرات العسكرية، كما ركز على التعاون العسكري مع الولايات المتحدة لضمان استقرار سياسي يعزز النمو الاقتصادي[٣].

---

[١] اسامة عبدالخالق عايد، العلاقات السياسية والاقتصادية اليابانية الخليجية(المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة) انموذجاً(١٩٧١-١٩٨١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠، ص ٨.

[٢] معاهدة سان فرانسيسكو معاهدة السلام مع اليابان تم التوقيع رسميا من قبل ٤٨ دولة يوم ابلول ١٩٥١ في سان فرانسيسكو، دخلت حيز التنفيذ في ٢٨ نيسان ١٩٥٢ وانتهى رسمياً اختلال الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة لليابان وفقا للمادة ١١ من المعاهدة، تقبل اليابان أحكام المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى وغيرها من محاكم جرائم الحرب المتحالفة المفروضة على اليابان داخلها وخارجها. لقد ساعدت هذه المعاهدة في إنهاء موقف اليابان رسميا كقوة إمبريالية لتخصيص تعويضات للمدنيين المتحالفين وأسرى الحرب السابقين الذين عانوا من جرائم الحرب اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية، وإنهاء احتلال الحلفاء لليابان بعد الحرب وإعادة السيادة إلى تلك الأمة للمزيد بنظر : أميمة بشير شويم. المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية ١٩٧٠-١٩٩٢، رسالة ماجستير (غير منشورة) مكلية الدراسات العلياء الجامعة الأردنية، ١٩٩٦، ص ١١.

[٣] هالة خالد حميد النهضة اليابانية واثرها على مستقبل الدور العالمي، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد العدد ٣٠، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥.

- **أسس النهضة اليابانية:** اعتمدت اليابان على استراتيجية تراكم الثروة وتنمية الاقتصاد ضمن إطار دستور السلام الذي منع العودة إلى النزعة العسكرية، ساعدت عدة عوامل في تسريع هذه النهضة[١]:

١. إنهاء الاحتلال الأمريكي واستعادة السيادة.
٢. سن دستور السلام الذي رسخ النهج السلمي.
٣. الدعم الأمريكي المستمر، خصوصًا في مواجهة المد الشيوعي في آسيا.
٤. الروح الوطنية للشعب الياباني، الذي أبدى التزامًا استثنائيًا في دعم جهود إعادة بناء البلاد.

- **التطور الصناعي والاقتصادي في اليابان:** ركزت اليابان بعد عام ١٩٥٢م على تطوير الصناعات الخفيفة ثم الثقيلة، مستفيدة من الخبرات المكتسبة خلال الحرب العالمية الثانية. برزت اليابان كقوة اقتصادية عالمية في مجالات مثل البرمجيات والتكنولوجيا والصناعات الإلكترونية[٢]، لعبت الشركات الغربية دورًا في الاستثمار داخل اليابان، مدعومة بسياسات حكومية شجعت الاستثمارات وسهلت الإجراءات، استثمر اليابانيون في التكنولوجيا المستوردة، حيث أعادوا صياغتها لتلبية احتياجات السوق المحلية والدولية، وسعت اليابان إلى تحسين جودة منتجاتها وخفض تكاليف الإنتاج، مما ساهم في زيادة صادراتها وتعزيز تنافسيتها. بحلول عام ١٩٦٠، أصبحت اليابان واحدة من الدول العظمى في تصدير المنتجات الثقيلة مثل السفن والصلب والإسمنت[٣].
- **التوسع الدولي والنمو الاقتصادي:** ساهم القبول الدولي لليابان بعد انضمامها إلى وكالات الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ في تعزيز مكانتها العالمية. ورافق ذلك نمو سريع في الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع معدل النمو السنوي من ٦.٩% خلال ١٩٥٢-١٩٥٨ إلى ١٠% عام ١٩٥٩. وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو بعد عام ١٩٧٠، إلا أنها بقيت مرتفعة مقارنة بالدول الصناعية الأخرى[٤].

---

[١] علاء فاضل احمد، ارض الشمس اضواء حول تاريخ اليابان المعاصر، مطبعة الشور بنيبال الكتاب ٢٠١٨، ص ١٥٣ ضبان شمام حسن العلاقات اليابانية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، من ٢٥.

[٢] سلمان بونعمان الشعرية اليابانية دراسة في اليس النموذج النهضوي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٢، من ١٢٧

[٣] هاياشي تاكيشي الثورة الإصلاحية في اليابان، ترجمة: عادل عوض الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٢، ص ٢٣٩

[٤] اسامة عبدالخالق ،المصدر السابق،ص١١.

- **اثر النهضة اليابانية على منطقة الخليج العربي:** تعتبر النهضة اليابانية نموذجًا ملهمًا لدول الخليج العربي في كيفية التحول من مرحلة الأزمة إلى الريادة، فالتجربة اليابانية تقدم دروسًا قيّمة في استثمار الموارد، بناء القدرات الوطنية، والتكامل مع الاقتصاد العالمي، كما ساهمت العلاقات التجارية مع اليابان في تعزيز نمو قطاعي النفط والصناعة في الخليج، مما فتح آفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الطرفين[١].

ثانياً: اهمية الخليج العربي في السياسة اليابانية قبل عام ٢٠٠٣:

تتميز السياسة الخارجية اليابانية تجاه الخليج العربي بتركيزها على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى، متبوعة بالجوانب السياسية والثقافية، نظرًا لأولوية المصالح الاقتصادية في الرؤية السياسية اليابانية، ويرجع اهتمام اليابان بالخليج العربي إلى ثلاثة أسباب رئيسية: الأهمية الاستراتيجية للممرات المائية للتجارة الدولية، واعتماد الصناعة اليابانية على النفط والغاز الخليجي، والسعي لتوسيع السوق للمنتجات اليابانية مرت السياسة اليابانية تجاه الخليج العربي بأربع مراحل رئيسة[٢]:

١. بداية السياسة اليابانية (١٩٥٠-١٩٧٢): تمثلت في تأسيس العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع دول الخليج، حيث افتتحت اليابان سفاراتها في السعودية والكويت والبحرين وقطر ومسقط خلال هذه الفترة، كان الاهتمام محدودًا بسبب عدم اكتشاف النفط بشكل كافٍ، والسيطرة الغربية على قطاع النفط، وانشغال اليابان بإعادة إعمارها بعد الحرب[٣].
٢. تحولات السياسة بعد حظر النفط العربي (١٩٧٣-١٩٨٢): أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ والحظر النفطي إلى تحول اليابان من التركيز الاقتصادي فقط إلى تطوير علاقاتها مع دول الخليج، شملت هذه المرحلة توقيع اتفاقيات نفطية واستثمار الشركات اليابانية في المنطقة لتلبية احتياجاتها الطاقوية المتزايدة.[٤]

---

[١] مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة : الدروس المستفادة عربياً ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٢٠) ، ص ص ٥٦ -٥٧.

[٢] عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة) لكل من اليابان والصين والهند ، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، الاردن ، ٢٠١٦، ص ٢٢.

[٣] اسامه عبدالخالق، المصدر السابق، ص ١٣-١٤.

[٤] نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج: استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، ط١، دار فارس للنشر والتوزيع. الاردن، ٢٠٠٤، ص١٤٤.

٣. السياسة خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٢-١٩٩٠): التزمت اليابان الحياد في الحرب الخليجية الأولى، مع التركيز على ضمان إمدادات النفط واستمرار مشاريعها التنموية مع كلا الطرفين[١].

٤. سياسة اليابان خلال أزمة الخليج الثانية (١٩٩١-٢٠٠٣): شهدت هذه المرحلة انخراط اليابان في دعم دول الخليج اقتصاديًا خلال حرب الخليج الثانية، دون المشاركة العسكرية بسبب قيود دستورها، وبحلول عام ٢٠٠٣، تطورت السياسة اليابانية من مجرد شراكة اقتصادية إلى التفكير الاستراتيجي في تأمين المصالح الحيوية في الخليج العربي ضمن سياق المتغيرات الإقليمية والدولية.[٢].

ثالثاً: التعاون الاقتصادي بين اليابان والخليج قبل العام ٢٠٠٣:

يعد الجانب الاقتصادي أحد أبرز الدوافع لتعزيز السياسة اليابانية تجاه الخليج العربي، إذ اعتمدت اليابان نهج العلاقات الثنائية مع كل دولة على حدة بدلاً من بناء شراكات جماعية مع المنظومة العربية ككل، هذا النهج الذي يتشابه مع سياسة الولايات المتحدة الأميركية، أتاح لليابان تحقيق إنجازات أوسع في سياستها الاقتصادية تجاه الخليج، ومع ذلك شكلت السياسة الاقتصادية الدولية لليابان تحديًا أمام تعزيز هذه العلاقات، مما استدعى ضرورة تبني سياسة اقتصادية أكثر استقلالية وفعالية تجاه الخليج[٣].

تعد منطقة الخليج العربي شريكًا تجاريًا مهمًا لليابان، خاصة في مجال الموارد النفطية، حيث اعتمدت اليابان بشكل كبير على نفط الخليج، وتعود جذور العلاقات التجارية بين الجانبين إلى بدايات القرن العشرين، إلا أن تلك العلاقات شهدت تطورًا ملحوظًا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام١٩٤٥م [٤]، وفي عام ١٩٥١م، أرسلت اليابان أول بعثاتها التجارية إلى المنطقة، ثم افتتحت شركاتها ومكاتبها التجارية هناك، وبعد أزمة النفط عام ١٩٧٣، حثت اليابان شركاتها على الحصول على النفط العربي بشكل مباشر، مما جعلها أحد أكبر شركاء التجارة في

---

[١] لارا حسن عبدالله ، أثر متغير الطاقة على السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول الخليج العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٥، ص ٥١-٥٢.

[٢] لارا حسن عبدالله ، المصدر السابق، ص ٥٣-٥٤.

[٣] وليم اشعيا عود يشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون السياسية، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ٢٠٠٨، ص٨٩.

[٤] سونوكوسونا ياما، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان مركز الخليجي للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٣٣.

الخليج، حيث ارتفعت حصتها التجارية من ١٠% في عام ١٩٧٠ إلى ١٨% في عام١٩٨١م [١].

ولتعزيز علاقاتها مع الخليج، أسست اليابان مراكز متعددة تُعنى بالجانب الثقافي والاقتصادي، مثل افتتاح المركز الياباني للتعاون مع الشرق الأوسط عام ١٩٧٤ كما أنشأت جمعيات تعاون وصداقة، مثل الجمعية اليابانية الإماراتية وجمعية الصداقة اليابانية–القطرية[٢]، وفي تسعينيات القرن الماضي، مع التغيرات الاقتصادية العالمية والركود الذي شهدته اليابان، زاد تركيزها على التوسع الاقتصادي في أسواق جديدة، ومنها أسواق الخليج التي كانت تشهد نموًا ملحوظًا بفضل ارتفاع أسعار النفط، اتخذت اليابان عدة خطوات لتعزيز سياستها الاقتصادية تجاه الخليج[٣]:

١. التوسع في التجارة والاستثمارات: شمل ذلك زيادة حجم التجارة مع دول الخليج، حيث استوردت اليابان النفط وصدرت التكنولوجيا المتقدمة في مجالات البنية التحتية والصناعات الثقيلة، مما عزز مكانتها كشريك اقتصادي رئيسي.
٢. الشراكات الاقتصادية والتعاون التكنولوجي: عملت اليابان على تطوير استثمارات مشتركة ودعم مشروعات كبرى في مجالات مثل صناعة السيارات، بناء المنشآت الصناعية، والطاقة المتجددة.
٣. مبادرات التعاون الفني والتعليم: شملت تعزيز تبادل المعرفة من خلال برامج تدريبية ومساعدات فنية، إضافة إلى تنظيم مؤتمرات وورش عمل لتبادل الخبرات في المجالات الصناعية والتقنية.

يتضح مما سبق أن الدور الياباني في منطقة الخليج العربي قبل عام ٢٠٠٣ كان يركز بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية والتجارية، مع تبني سياسة خارجية محايدة تهدف إلى السلام والاستقرار. حافظت اليابان على علاقات قوية مع دول الخليج، التي شكلت شريكًا استراتيجيًا في مجالات الطاقة والاقتصاد، مع تجنب التدخل المباشر في النزاعات السياسية بالمنطقة.

---

[١] عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق، ص ٣٢.

[٢] سونوكوسونا ياما، المصدر السابق، ص ٣٣.

[٣] وليم اشعيا عود يشو، المصدر السابق ، ص ٨٨–٨٩

المحور الثاني :تطور السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣

أولاً: الموقف الياباني من حرب على العراق٢٠٠٣.

تبلور الموقف الياباني بشأن أزمة العراق في سياق يتماشى مع الرؤية الأمريكية والبريطانية التي كانت مبنية على فرضية عدم الثقة بالنظام العراقي، واعتقاد بأن لديه أسلحة دمار شامل ومنصات لإطلاقها في غضون ٤٥ دقيقة، وفقاً لتقارير استخباراتية أمريكية وبريطانية تبين لاحقاً أنها غير دقيقة ومزيفة، ومن منظور الدول الغربية، مثل هذا النظام تهديداً كبيراً للاستقرار في المنطقة[١]، وعلى إثر ذلك، أعلن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حربًا على العراق في عام ٢٠٠٣، وهو حدث ترك أثرًا عميقًا على منطقة الشرق الأوسط والسياسة الخارجية اليابانية تجاه دول الخليج، أسفرت هذه الحرب عن تداعيات سياسية وأمنية على اليابان، التي واجهت ضغوطًا لاتخاذ موقف واضح بشأن مشاركتها في التحالف الدولي ضد العراق، وقد تمثلت سياسة اليابان تجاه هذه الحرب فيما يلي[٢]:

(أ) **موقف اليابان من الحرب:** الحكومة اليابانية تحت قيادة رئيس الوزراء (جونشيرو كويزومي) كانت حريصة على دعم التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق، على الرغم من أن اليابان كانت تلتزم بنهج دبلوماسي محايد في النزاعات العسكرية، هذا الموقف كان يعكس التزام اليابان بالحفاظ على علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة في إطار تحالفات أمنية طويلة الأمد، خاصة في مجال الدفاع المشترك[٣]، ومع ذلك، واجهت اليابان تحديات في اتخاذ موقف علني واضح بشأن الحرب، نظرًا لأن الرأي العام في اليابان كان معارضًا بشدة للحرب، الشعب الياباني كان يفضل تجنب التدخل العسكري المباشر في النزاعات، خاصة في ظل المشاعر السلبية تجاه استخدام القوة العسكرية بعد تجربة الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، استمرت الحكومة اليابانية في دعم الجهود الأمريكية من خلال تقديم الدعم اللوجستي والإنساني[٤].

---

[١] لزهر مروك ، العلاقات اليابانية الشرق اوسطية مع مطلع القرن ٢١: دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق ٢٠٠٣،المجلة العلمية لجامعة الجزائر٣، المجلد (٦)، العدد (١١)، ٢٠١٨، ص ٨٥-٨٦.

[٢] مسعود ظاهر، موقف اليابان من المسألة العراقية ، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، العدد ١١١ ،مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق ، بيروت، ٢٠٠٣. ص ص ١٢٠-١٢٢.

[٣] مخلد عبيد مبيضين ، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٣الى ٢٠٠٤، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد (٣٣)، العدد(٣)، ٢٠٠٣، ص٥٣٢.

[٤] جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد العام ٢٠٠٣، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ،٢٠١٣، ص٥٠٢.

(ب) **المشاركة العسكرية اليابانية في العراق:** رغم الموقف المحايد والاحتياطات الشعبية، قررت اليابان إرسال قوات غير قتالية إلى العراق، وذلك في إطار برنامج إعادة بناء العراق بعد سقوط النظام العراقي[١]، كانت هذه الخطوة بمثابة تحول كبير في السياسة الأمنية اليابانية، حيث كان من المعتاد أن تقتصر المشاركة العسكرية اليابانية على عمليات حفظ السلام الدولية، لكن هذه المرة كانت المشاركة في دولة ذات وضع أمني متقلب اليابان أرسلت ما يُعرف بـ (قوات الدفاع الذاتي) إلى جنوب العراق للمشاركة في مهام إنسانية وإعادة بناء البنية التحتية، مثل توفير المياه والتعليم، هذه الخطوة أظهرت التزام اليابان بدعم الاستقرار في المنطقة، رغم التحديات السياسية المحلية والدولية[٢].

(ت) **المشاركة اليابانية في إعادة بناء العراق:** بعد الحرب كانت هناك فرصة لليابان للمساهمة في إعادة بناء العراق، وهو ما يمكن تفسيره في إطار سياسة اليابان لتقديم الدعم الإنساني والتنمية، بدلًا من التدخل العسكري، كان هذا النوع من المشاركة يتماشى مع السياسة اليابانية التي تحرص على الحلول السلمية والتعاون الإنمائي بدلاً من التدخل المباشر في النزاعات العسكرية[٣]، وقررت إرسال قوات الدفاع الذاتي للمشاركة في إعادة بناء العراق في المجالات الإنسانية والتنموية، قامت اليابان بتقديم مساعدات مالية وفنية لبناء المستشفيات، المدارس، والبنية التحتية الأساسية الأخرى، كانت هذه المساعدات تشمل أيضًا برامج تدريبية لدعم القوى البشرية في العراق بعد الدمار الذي خلفته الحرب، لكن واجهت اليابان تحديات كبيرة في هذه الفترة، فقد تعرضت القوات اليابانية لهجمات من قبل المتمردين في العراق عام ٢٠٠٤م مما دفع الحكومة اليابانية إلى إعادة النظر في سياسة نشر قوات الدفاع الذاتي[٤]، بالرغم من هذه التحديات، استمرت اليابان في تقديم مساعداتها الإنسانية، إلا أن هذه المشاركة لم تكن خالية من الانتقادات داخليًا من الشعب الياباني، وفي هذا السياق، كان التوجه الياباني نحو التعاون مع الأمم المتحدة والهيئات الدولية في إعادة بناء

---

(١) نغم نذير شكر ، الوجود الياباني في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد الاربعون، ٢٠٠٩، ص١٠١.

(٢) حكمات العبد الرحمن، مسألة الوجود الياباني في العراق محدداته ومظاهره ، مجلة جامعة دمشق ،المجلد ٣٥، العدد الثاني ،٢٠١٩، ص ٩٣–ص٩٤.

(٣) قاسم حسين السعدي ، العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، المجلد ٢٦–العدد الرابع –كانون الاول ٢٠١٩، ص ١٢١٠– ص١٢١١.

(٤) عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢.

العراق جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز سمعة اليابان كداعم للسلام والازدهار في المنطقة، بعيدًا عن التصعيد العسكري[١].

كان دعم اليابان للحرب على العراق هو نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة التي أثرت في تشكيل السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ومن أبرزها[٢]:

١. التغيرات في السياسة الخارجية: ارتبط الموقف الياباني بالتحولات الكبرى التي شهدتها سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط عموماً، وبخاصة في ظل تحالفها مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب.
٢. تحولات المؤسسة العسكرية اليابانية: شهدت المؤسسة العسكرية اليابانية نمواً لتيار يدعو إلى توسيع دور اليابان العسكري الخارجي، ما ساهم في دعم المشاركة اليابانية في جهود التحالف الدولي.
٣. الضغوط الاقتصادية:ضغطت الشركات اليابانية على الحكومة لدعم الحرب، متأثرة بحالة الانكماش الاقتصادي في اليابان ورغبتها في ضمان حصة في عمليات إعادة إعمار العراق.
٤. أهداف استراتيجية: رغبت الحكومة اليابانية في تحقيق أهداف مثل تنويع مصادر النفط بعيداً عن الاعتماد على إيران والسعودية والإمارات.
٥. السعي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن من خلال تعزيز دورها في القضايا الدولية.

ثانياً: انعكاسات الحرب على سياسة اليابان تجاه دول مجلس التعاون الخليجي:

أثرت حرب العراق على العلاقات بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي بطرق مختلفة، كانت دول الخليج حريصة على فهم الموقف الياباني، خصوصًا في ظل العلاقة الوثيقة بين اليابان والولايات المتحدة من جهة، وحساسيات المنطقة من جهة أخرى[٣].

إن دول الخليج وإدراكها لموقف اليابان في البداية، كانت بعض دول الخليج تتطلع إلى موقف أكثر استنكارًا من اليابان تجاه الحرب، كانت معظم دول الخليج تفضل تفادي النزاع العسكري في المنطقة وترتكز سياستها على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، لكن الحكومة اليابانية كانت تحاول أن توازن بين دعم الحليف الاستراتيجي (الولايات المتحدة) والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع دول الخليج، رغم تأييدها لأمريكا في العديد من الملفات، كانت مترددة في

---

(١) مركز إنماء الأمم المتحدة وبنك اليابان للتعاون الدولي " يوقعان اتفاق لإعادة إعمار العراق"، ٢٦/١٠/٢٠٠٧، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلي الرابط : www.un.org.arabic .

(٢) وليم اشعيا عوديشو، المصدر السابق ، ص ١٠٣-ص١٠٤.

(٣) مخلد مبيضين ، المصدر السابق، ٥٣٣.

دعم حرب العراق، خاصة بسبب الخوف من تداعيات هذه الحرب على الاستقرار الإقليمي، لذلك، لم يكن موقف اليابان في البداية مرضيًا تمامًا لجميع دول الخليج، ومع ذلك، كان تأثير هذا التوتر محدودًا نسبيًا، حيث استمرت اليابان في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج[١]، كما استمر التعاون الاقتصادي بين اليابان ودول الخليج في النمو، كانت اليابان لا تزال بحاجة إلى النفط الخليجي الذي يشكل الجزء الأكبر من وارداتها النفطية، وعلاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج ظلت في تصاعد، استمرت اليابان في استيراد النفط والغاز من دول الخليج، كما استمرت الاستثمارات المشتركة في مشاريع كبيرة مثل بناء البنية التحتية وتطوير قطاع الطاقة[٢].

ثالثاً: تطور السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣م:

شهدت السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تطورات ملحوظة منذ عام ٢٠٠٣، حيث تجاوزت العلاقات حدود التبادل التجاري لتصبح شراكة شاملة تشمل الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والأمنية شكّلت هذه المرحلة نقطة تحول في الدور الياباني بالمنطقة، حيث عززت طوكيو حضورها في معادلة الأمن الإقليمي للخليج، مع التركيز على حماية مصالحها العليا في هذه المنطقة التي تعتمد عليها في تأمين نحو ٩٠% من احتياجاتها النفطية[٣].

وفي إطار هذا التحول، لجأت اليابان إلى استخدام وسائل متعددة لتعزيز شراكتها مع دول الخليج، بما في ذلك الحوار الثقافي والتقني والإسهام في حل القضايا الصراعية لتعزيز السلم والاستقرار، شهدت المنطقة زيارات متكررة لوفود يابانية من مختلف القطاعات، حيث زار رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في عام ٢٠٠٧ المملكة العربية السعودية، الإمارات، الكويت، وقطر، وأجرى مباحثات مع قادة هذه الدول حول تعزيز العلاقات الثنائية وأمن الطاقة والتعاون لمعالجة القضايا الإقليمية والدولية، بما في ذلك السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، أسهمت هذه الجهود في ترسيخ اليابان كلاعب مؤثر في التنمية المدنية لدول مجلس التعاون الخليجي[٤].

شهدت السياسة اليابانية تحولًا نوعيًا، حيث تبنت دينامية سياسية جديدة تهدف إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، اعتمدت اليابان سلسلة من المبادرات الدبلوماسية التي ركزت على بناء

---

[١] المصدر نفسه، ص٥٣٤.

[٢] لزهر مروك، المصدر السابق، ص٩٠.

[٣] رضا محمد هلال «السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث ١١ سبتمبر، وحرب الخليج الثالثة»، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٤)، اكتوبر ٢٠٠٤، ص٢٤١-ص٣٣٨.

[٤] حبيب البدوي، اليابان ودبلوماسية القوة الناعمة: استراتيجية المحيطين الهندي الهادئ، منطقة حرة ومفتوحة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، اكتوبر ٢٠١٨، الرياض ، ص ٧-٨.

شراكات استراتيجية متعددة الأبعاد مع دول الخليج[١]، حيث عبّر شينزو آبي خلال زيارته للسعودية في يونيو ٢٠١٣ عن رؤية جديدة للسياسة اليابانية تجاه دول التعاون مؤكدًا أن القرن الحادي والعشرين يمثل حقبة للتعايش والازدهار المشترك، ودعا إلى توسيع التعاون ليشمل الجوانب السياسية والأمنية والثقافية إلى جانب المصالح الاقتصادية[٢]، هذا التحول انعكس في إطلاق الحوار الاستراتيجي الياباني الخليجي، الذي أصبح منصة لتعزيز المصالح المشتركة بين الجانبين على الأصعدة السياسية، الأمنية، والعسكرية، كما تبنت اليابان حزمة من الإصلاحات التشريعية والدستورية لتعزيز دورها الخارجي، بما في ذلك زيادة تدريجية في الإنفاق العسكري، تخفيف القيود الدستورية المفروضة على القوات المسلحة، وتطوير استراتيجيات أمنية جديدة من خلال إنشاء مجلس الأمن القومي في ٢٠١٣.[٣]

ويتضح مما سبق ان سياسة اليابان الخارجية تجاه دول التعاون، تهدف إلى ترجمة القوة الاقتصادية اليابانية إلى نفوذ استراتيجي عالمي، مع التركيز على ضمان تدفق مستدام لمصادر الطاقة الحيوية وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمشاركة الفاعلة في القضايا الإقليمية، من خلال هذا النهج، تسعى اليابان إلى بناء شراكات استراتيجية مع دول الخليج تقوم على التعاون المثمر والمصالح المشتركة، مما يعكس تحولها من قوة اقتصادية صرفة إلى قوة استراتيجية ذات تأثير إقليمي ودولي.

المحور الرابع: الابعاد الاستراتيجية للعلاقات اليابانية الخليجية بعد عام ٢٠٠٣

تسعى اليابان دائماً لتنويع علاقاتها وتعزيز سياستها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وان هذه السياسات التوجهات في الواقع ليس جديده، إذ كانت اليابان تسعى دائماً في سياستها الخارجية لتوسيع نطاق مصالحها في المجالات المختلفة، ولكن في بداية القرن الواحد والعشرين وخاصة بعد التغيرات الاقليمية التي حصلت في منطقة الشرق الاوسط[٤]، بدأت السياسة اليابانية وعلاقتها مع دول المنطقة تأخذ أبعاداً أكثر وضوحاً مع اشتداد حدة المنافسة الدولية، اضافة الى رغبة دول المنطقة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي في تنويع مواردها، وعدم اعتمادها فقط

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) كتاب الازرق الدبلوماسي لسنة ٢٠١٣، وزارة الخارجية اليابانية، متاح على شبكة الانترنت للمعلومات عبر الرابط: https://2u.pw/Sbnm6zpB

(٣) عبد الجليل زيد المرهون، الخليج والدور الياباني الجديد، ٢٠١١/٩/٢٠ على الموقع www.aljazerra.net

(٤) مسعود ظاهر، الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الاوسط بعد احداث الحادي عشر من سبتمر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبة الاولى ، ٢٠٠٥، ابو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة، ص ٨-١٠.

على النفط أو قطاع الطاقة، وفي هذا السياق تبرز ملامح التوجه الياباني لتنويع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، فيما يلي[١]:

أولاً: نهج الشراكة الاقتصادية: إن طبيعة الاهداف والمصالح اليابانية في المنطقة العربية بصورة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصورة خاصة طبيعة اقتصادية بالدرجة الاولى وهذا يعود الى سيطرة المعايير الاقتصادية دون غيرها على الرؤية اليابانية للعالم مما ينعكس على السلوك الياباني ويجعله سلوكاً اقتصادياً وهذا ينطبق على الرؤية والسلوك الياباني تجاه منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، ومن اهم الوسائل الاقتصادية هي[٢]:

(أ) القطاع النفطي والطاقة:

هيمنت الطاقة على العلاقات الاقتصادية بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتمد اليابان بشكل كبير على المنطقة لتأمين احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي تستورد اليابان أكثر من ٩٠% من نفطها من المنطقة، خاصة من السعودية، الإمارات، وقطر، التي تُعدّ من أبرز الموردين للطاقة اليابانية، كما تعتبر هذه الدول مصدرًا حيويًا للطاقة وسوقًا رئيسية للصادرات اليابانية بفضل قدرتها الاستيعابية الكبيرة، ما جعل الخليج العربي ركيزة أساسية في سياسة اليابان الخارجية[٣].

بدأت العلاقة الاقتصادية بين اليابان ودول الخليج في خمسينيات القرن الماضي مع تنمية آبار النفط البحرية بين الكويت والسعودية من خلال شركة النفط العربية التي قادها المهندس الياباني تارو ياما هيثا، منذ ذلك الوقت، توسعت المشاريع اليابانية في المنطقة، حيث لعب المهندسون اليابانيون دورًا محوريًا في تطوير قطاع الطاقة في الخليج. في عام ١٩٨٨، طلبت الكويت تجديد امتياز التنقيب عن النفط لشركة يابانية في المنطقة المحايدة مع السعودية، مما يعكس أهمية الشركات اليابانية في القطاع النفطي الخليجي[٤].

شهدت العلاقات توسعًا إضافيًا في القرن الحادي والعشرين مع توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات جديدة، على سبيل المثال، أعلنت شركة (جيه جي سي) اليابانية في عام ٢٠٠٩ عن فوزها بعقد لتوريد معدات لمعالجة النفط الخام في السعودية، بالإضافة إلى مشاريع كبرى في

---

(١) محمد ابو غزلة، السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط البحث عن دور فاعل عبر الموازنة بين المصالح الوطنية والاعتبارات الأمريكية، تريندز للبحوث و الاستشارات، ابو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٢١، ص ١٧.

(٢) عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق، ص ٣١.

(٣) محمد ابو غزلة ، المصدر السابق، ص ١٧.

(٤) حميد موحان الموسوي، اليابان والمتغيرات الدولية الجديدة وانعكاساتها على الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٥٧.

الكويت والبحرين، كما وقعت قطر للبترول اتفاقية مع شركة "جي إكس نيبون" اليابانية لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، مما عزز التعاون في مجال الطاقة بين البلدين[١].

وفي عام ٢٠١١م تعرضت اليابان الى ضربة زلزال كبير فضلاً عن كارثة فوكوشيما النووية وكارثة مما ادت الى تغير السياسة الطاقوية اليابانية تغيراً ملحوظاً، حيث اعتمدت اليابان على الوقود الأحفوري، ومن ثم زادت درجة اعتمادها على الدول المنتجة للنفط في مجلس التعاون الخليجي، وفي عام ٢٠١٥م استوردت الحكومة اليابانية حوالي ٣٤% من احتياجاتها النفطية العام بالاعتماد على السعودية و٢٤% من الامارات ، و ١١% من دولة قطر، و٧%، من دولة الكويت[٢].

وفي عام ٢٠١٧ أصبحت اليابان ثاني أكبر سوق للصادرات الخليجية بعد الصين، كما تمتلك اليابان قدرات كبيرة جداً من سعة تخزين النفط وقد سمحت لبلدان من الشرق الأوسط بتخزين النفط في أراضيها لتوزيعه في أماكن أخرى في شرق آسيا، حيث وقعت مع دولة الإمارات العربية المتحدة في يناير عام ٢٠٢٠ اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي سمحت لها بتخزين ٨ ملايين برميل من النفط الخام الإماراتي، ولدى اليابان ترتيبات مماثلة مع السعودية أيضاً، ومع ذلك، كشفت جائحة كوفيد١٩عن فجوة في سلسلة إمداد الطاقة إلى اليابان، حيث لم يكن لدى شركات الشحن اليابانية الكبرى أساطيل شحن بما فيه الكفاية للاستفادة من الطلب على الناقلات في الأسواق الفورية لتخزين النفط وبالإضافة إلى سعتها التخزينية تتمتع اليابان بقدرة تكرير كبيرة ومتنامية أيضاً حيث يوجد لديها مجموعه ٢٣ مصفاة نفط خام نشطة وقد سعت طوكيو إلى تنويع مزيج طاقتها أيضاً من خلال الاستثمار في الغاز الطبيعي المسال لتقليل الاعتماد على (نفط الخليج)[٣].

وبالرغم التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، استمر التعاون الاقتصادي في النمو ففي عام ٢٠٢٣م بلغت صادرات النفط الى اليابان نحو (٧٣.٥٦) مليون برميل، تصدرت الإمارات قائمة المورّدين بنحو (٣٢.٩) مليون برميل، مستحوذة على (٤٦.٢%)، وتلتها المملكة العربية السعودية بـ (٢٩.٣٢) مليون برميل والتي كانت تمثل (٣٨.٦%) من إجمالي واردات اليابان من النفط.، ثم الكويت بلغت (٦.٤٢) مليون برميل (١٥.٢٦%) وقطر صدرت كميات بنحو(٣.٤٤) مليون برميل (٢١%)بينما بلغت واردات النفط العُماني لليابان في الشهر نفسه من عام ٢٠٢٣،

---

[١] لارا حسن عبدالله ، المصدر السابق، ص ٧٦-٧٧.

[٢] تشون سايتو وإن جاناردان، العلاقات بين دول الخليج واليابان فيما وراء قطاع الطاقة، اكاديمية الامارات الدبلوماسية، ٢٠١٩، ص ٢.

[٣] محمد ابو غزلة ، المصدر السابق، ص ١٧-١٨.

نحو (٩٩٨) ألف برميل، وصدرت مملكة البحرين نفطاً إلى اليابان خلال مايو٢٠٢٣، بلغت كميته نحو (٤٨٠) ألف برميل.[١] .

كما استثمرت دول مجلس التعاون الخليجي في قطاع الطاقة الياباني، حيث تمتلك شركة أرامكو السعودية حصة ١٥% في مصفاة (شوا شل)، وتدير خزانات النفط العملاقة في جزيرة أوكيناوا التي تخدم عملاء أرامكو في آسيا وأميركا الشمالية، هذه الاستثمارات تعكس اهتمام دول الخليج بتعزيز الروابط مع الاقتصاد الياباني[٢].

(ب) التبادل التجاري:

تُعد اليابان من أبرز الشركاء التجاريين للدول العربية، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة اعتمادها الكبير على النفط العربي لتلبية احتياجاتها. ففي عام ٢٠٠٠م، أنفقت اليابان ٨.٤٤ مليار دولار على النفط العربي، حيث استحوذ على ٢.١٥% من إجمالي وارداتها، كانت الإمارات والسعودية أكبر الموردين بقيمة صادرات بلغت ٤.١٢ مليار دولار و٢.١١ مليار دولار على التوالي، ورغم التغيرات في السوق النفطية العالمية، بما في ذلك ارتفاع الأسعار وزيادة الكميات المصدرة، تراجعت حصة الصادرات العربية إلى اليابان إلى ١٤% عام ٢٠٠٣، لكنها ظلت ثاني أكبر شريك تجاري لدول الخليج[٣].

شهد التبادل التجاري بين الطرفين تطوراً ملحوظاً. بحلول عام ٢٠١٠، بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والكويت ٣٩.١٣ مليار دولار، ومع البحرين مليار دولار. وفي ٢٠١١، أظهر تقرير منظمة (أونكتاد) أن ١٧% من صادرات دول الخليج تتجه إلى اليابان، ما يعادل ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، مثّلت قطر والإمارات والسعودية أبرز الشركاء التجاريين، حيث مثلت صادرات قطر إلى اليابان ٤٠% من إجمالي صادراتها[٤]، ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين في السنوات الأخيرة، إذ بلغت الصادرات الخليجية إلى اليابان ٥٥.٨ مليار دولار في ٢٠١٦، و٩١.٧ مليار دولار في ٢٠١٨، ومع ذلك، تأثرت الأرقام بجائحة كورونا، مما أدى إلى انخفاضها إلى ٥٤ مليار دولار في ٢٠٢٠، تضمنت صادرات السعودية إلى اليابان ٣٢.٤ مليار دولار، والإمارات ٢٦ مليار دولار، وقطر ٥١.٥ مليار دولار.

---

(١) السعودية والإمارات تستحوذان على ٨٢% من صادرات النفط الخليجي لليابان في مايو مقال متاح على شبكة الانترنت للمعلومات عبر الرابط: https://www.mubasher.info/news/4311156

(٢) جمال عبدالله وناصر التميمي، العلاقات الخليجية–اليابانية: ماذا بعد الطاقة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥–اكتوبر ٢٠١٥،ص٤.

(٣) عدنان خلف حميد البدراني ، المصدر السابق ، ص ٣٣.

(٤) عبدالرحيم خليل، السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ابريل ٢٠١٨، ص ١٤٥–١٤٦.

أما سلطنة عُمان فسجلت ٣.٦ مليار دولار، والكويت ٣ مليارات دولار، والبحرين حوالي مليار دولار. شملت الصادرات الخليجية الرئيسية النفط الخام، الغاز المسال، البروبان، البوتان، النفط الخفيف، الألومنيوم، الكيماويات العضوية، خردة النحاس، المواد البلاستيكية، والأحجار الثمينة.[١]

تُعد دول الخليج سوقاً مهمة للصادرات اليابانية، مثل السيارات والآلات، بلغت واردات الخليج من اليابان ١٧.٣ مليار دولار في ٢٠٢٠، بعد أن كانت ٢٤.٣ مليار دولار في ٢٠١٨، تصدرت السعودية قائمة المستوردين بقيمة ٥.٥ مليار دولار، تلتها الإمارات بـ٦.٥ مليار دولار، بينما سجلت واردات قطر ٢٥.٨ مليار دولار هذا التعاون التجاري يؤكد أهمية سياسة اليابان في الخليج العربي حيث تسعى اليابان لتأمين احتياجاتها من الطاقة، بينما تستفيد دول الخليج من التكنولوجيا والمنتجات اليابانية لتعزيز اقتصادها[٢].

(ت) الاستثمارات المشتركة ما بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان:

تعتبر السياسة الاستثمارية الخارجية لليابان جزءاً أساسياً من سياستها الاقتصادية والتجارية، حيث تهدف إلى السيطرة على إمدادات وتوزيع الموارد الطبيعية الاستراتيجية، في هذا السياق تركز اليابان على الطابع الاستثماري وتأسيس المشاريع المشتركة في المنطقة، اتبعت اليابان سياسة جديدة مع دول الخليج تتضمن إنشاء مجمعات تخزين مشتركة للنفط في الجزر اليابانية، يمكن لليابان استخدامها في حالات الطوارئ، ولدول الخليج الاستفادة منها في تسويق النفط إلى دول شرق وجنوب شرق آسيا، وفيما يلي اهم الاستثمارات بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي[٣]:

١. السعودية واليابان: ارتفعت الاستثمارات بين البلدين من ٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٥٣.٣ مليار دولار في ٢٠١٥، وتركزت في قطاعات النفط والطاقة والبتروكيماويات، من أبرز المشاريع: شركة الرازي للميثانول، وشركة شرق للبتروكيماويات، ومصفاة شوا

---

[١] هادي مشعان ربيع، الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية نحو علاقة فاعلة بين بغداد وطوكيو ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، ص ١٠-١١.

[٢] المصدر نفسه .

[٣] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، ازدهار نوعي وكمي في قطاع الاستثمارات بين الجانبين الاستثمارات الخليجية اليابانية المشتركة: الواقع والمأمول، مجلة اراء حول الخليج، اكتوبر ٢٠١٦، متاح على شبكة الانترنت للمعلومات عبر الرابط: https://.sa/index.php?option=com

شل، وتخزين النفط في أوكيناوا، وتم توقيع اتفاقيات في ٢٠١٤ و٢٠١٥ لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والتحول الاقتصادي ضمن رؤية ٢٠٣٠.

٢. قطر واليابان: تضم ٢٢ شركة مشتركة برأسمال ٧.٨ مليار ريال قطري، تعمل في مجالات مختلفة مثل البترول، تحلية المياه، وتقنية المعلومات. من أبرز المشاريع: اتفاقية قطر للبترول مع شركة "جي إكس تيبون" اليابانية ومشاريع مصفاة لفان.

٣. سلطنة عمان واليابان: تم توقيع اتفاقيات لتشجيع الاستثمارات، مع تأسيس صندوق الغذاء الخليجي الياباني برأس مال ٤٠٠ مليون دولار، يستهدف الصندوق الصناعات الغذائية والزراعية، ويخصص ٣٥% للاستثمار في عمان.

٤. البحرين واليابان: تضم البحرين ٢٥ شركة يابانية تعمل في الصناعة والخدمات المالية، مع مشاريع كبيرة مثل محطة الحد لتوليد الطاقة وتحلية المياه ومصفاة نفط منخفضة الكبريت لصالح بابكو.

٥. الإمارات واليابان: شمل التعاون إنشاء مجلس أبوظبي اليابان الاقتصادي (AVEC) ومشاريع تخزين النفط، بالإضافة إلى مصنع أنابيب النفط في مدينة خليفة الصناعية. تستثمر الشركات الإماراتية في اليابان في عدة قطاعات، مثل الطاقة والصناعة.

٦. الكويت واليابان: شاركت ميتسوبيشي اليابانية مع الخليج للاستثمار في مشروع الشقيق لتحلية المياه وتوليد الكهرباء. كما تم توقيع اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي عام ٢٠١٠ لتعزيز التعاون في الصناعات البتروكيماوية، السيارات، والطاقة يابان:

ثانياً: البعد الامني:

تدرك اليابان أهمية تأمين علاقاتها في الشرق الأوسط في ظل تذبذب التزام الولايات المتحدة وازدياد نشاط منافسيها مثل الصين وكوريا الجنوبية، لم تسع لإنشاء قواعد إضافية في المنطقة سوى قاعدة جيبوتي التي أُنشئت عام ٢٠١١ لمكافحة القرصنة، لكن يُنظر إليها أيضاً لمواجهة توسع الصين، دخلت اليابان مجال الأمن في الخليج من خلال ثلاث استراتيجيات رئيسية: إرسال بوارج حربية إلى غرب المحيط الهندي منذ ٢٠٠١، إرسال قوات غير قتالية إلى العراق، وإرسال سفن حراسة إلى خليج عدن منذ ٢٠٠٩.[١]

كما طورت قوات الدفاع الذاتي اليابانية لتشمل البرية والبحرية والجوية، وتمكنت اليابان من تطوير قوات الدفاع الذاتي تدريجياً منذ بداية القرن الحادي والعشرين، متجاوزة الحظر الدستوري، وصل عدد أفرادها إلى ٢٥٢,٦٠٠ شخص، مقسمين بين القوات البرية، البحرية والجوية[٢].

---

[١] محمد ابو غزلة ، المصدر السابق، ص ٢١.

[٢] هادي مشعان ربيع ، المصدر السابق، ص ١١.

ان اهتمام اليابان بالأبعاد الأمنية في سياستها الخارجية تجاه الخليج ينقسم إلى قسمين رئيسيين[١].

أولاً: الأهداف المباشرة: تتمثل الأهداف المباشرة لليابان في ضمان الأمن القومي عبر تحقيق مصالحها الاقتصادية الأساسية، حيث يرتبط الأمن القومي بالبقاء الاقتصادي والتفوق الصناعي، تشمل هذه الأهداف[٢]:

١. الحفاظ على المصالح الاقتصادية: تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول النفطية لضمان تدفق الطاقة وفتح أسواق لمنتجاتها.
٢. تجنب تعارض السياسة مع أمريكا: الحفاظ على التوازن بين المصالح الاقتصادية اليابانية والتحالف مع الولايات المتحدة.
٣. تعزيز العلاقات السياسية مع الدول العربية: دعم المواقف العربية في القضايا المصيرية مثل الصراع العربي الإسرائيلي.
٤. توسيع التعاون مع الخليج: تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية لتعزيز الاستقرار والعلاقات الثنائية.

ثانياً: الاهداف الغير مباشرة: تتركز هذه الاهداف بالدرجة الاولى في اقامة سلام عالمي ودائم في منطقة الشرق الاوسط ولأهمية ذلك بالنسبة للمصالح اليابانية الحيوية في المنطقة ولذلك فان اليابان تهدف الى[٣]:

١. حل النزاعات الإقليمية والدولية:تعمل اليابان على دعم الجهود الدولية والإقليمية لحل النزاعات ومنع العنف في المنطقة، لما لهذه النزاعات من تأثير على أمن واستقرار المصالح النفطية اليابانية.
٢. إبعاد المنطقة عن الصراع الدولي:تهدف اليابان إلى الحفاظ على استقرار المنطقة من خلال إبعادها عن دائرة الصراع بين القوى العظمى، لضمان استقرار تدفق الطاقة وتحقيق الأمن الاقتصادي.
٣. تعزيز التعاون الدولي:تلتزم اليابان بتجسيد مبدأ التعاون الدولي وخلق علاقات مستقرة تقوم على الحوار، بما يساهم في بناء بيئة سلمية تخدم مصالح جميع الأطراف.

---

[١] لارا حسن عبدالله ، المصدر السابق، ص ٧٢.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] المصدر نفسه.

ثالثاً: البعد الثقافي :

يعد المجال الثقافي وسيلة رئيسية لتعزيز العلاقات بين اليابان والدول العربية، خاصة في ظل التصورات المشوهة بين الطرفين. تعزيز الروابط الثقافية يساعد في تحويل العلاقات إلى استراتيجية تتجاوز المصالح الاقتصادية لتشمل القضايا المشتركة التي تؤثر على حياة المواطنين في كلا الجانبين لتحسين الصورة النمطية[١]، شهدت العلاقات الثقافية تطوراً من خلال فعاليات مثل مؤتمر ٢٠٠٣ في الجامعة الأردنية بعنوان "العلاقات العربية الآسيوية نحو مستقبل مشرق"، والمنتدى الياباني العربي الإسلامي في ٢٠٠٧، إضافة إلى القمة العربية اليابانية التي ناقشت التقارب الحضاري وتعزيز التفاهم المتبادل، وفي نوفمبر ٢٠٠٨، استضافت الرياض مؤتمراً لتعزيز التعاون العربي الياباني في مختلف المجالات، مع التأكيد على استمرارية التعاون.[٢]

وبعد ثمانية مؤتمرات بين ٢٠٠٢ و٢٠١٠، تم الانتقال من الحوار الثقافي العام إلى معالجة قضايا محددة، مثل الصناعة والتصنيع في ملتقى أبوظبي ٢٠١١[٣]، ساهمت هذه الجهود في زيادة اهتمام اليابانيين بثقافات الشرق الأوسط، وتزايد زيارات اليابانيين للدول العربية، مما عزز التبادل الثقافي على الصعيد الطلابي، نظمت جمعية طلبة اليابان زيارات إلى الإمارات وقطر في ٢٠١١، وتعهد رئيس الوزراء الياباني بزيادة عدد الطلاب العرب في اليابان كما ساهمت المعارض الثقافية، مثل معارض الفن الياباني في البحرين، في تعزيز التواصل بين الثقافتين[٤].

يتضح مماسبق ان أهداف السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في ضمان استقرار الطاقة خاصة النفط والغاز الطبيعي، التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة من دول مجلس التعاون، اضافة الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، والمساهمة في الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة، فضلاً عن تعزيز التفاهم الثقافي والتعاون الحضاري بما يحقق مصالحها الاستراتيجية طويلة المدى.

الخاتمة : تمثل السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي نموذجًا بارزًا للدبلوماسية الهادئة والمتوازنة، التي تتسم بالمرونة والبراغماتية في التعامل مع منطقة حيوية ومؤثرة على الصعيدين الاقتصادي والجيوسياسي. فمنذ عام ٢٠٠٣، وفي ظل التغيرات الجذرية

---

(١) نصرة عبدالله البستكي، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٢) وليد محمود عبد الناصر، اليابان والحوار مع العالمين العربي والإسلامي"، مجلة دراسات يابانية وشرقية، مركز الدراسات الشرقية جامعة القاهرة، العدد الثالث ٢٠٠٠، من ١٢٩

(٣) مسعود ظاهر حوار" متقدم بين اليابان والعالم الإسلامي"، البيان الإماراتية ١٦ يناير ٢٠١٣، على شبكة المعلومات الدولية على (الإنترنت) وعلى الرابط: https://2u.pw/VaxWMH06 .

(٤) عدنان خلف حميد البدراني، المصدر السابق، ص٤٥-٤٦.

التي عصفت بالشرق الأوسط، لا سيما بعد الغزو الأمريكي للعراق، أدركت اليابان أهمية إعادة صياغة استراتيجياتها لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج، اعتمدت اليابان نهجًا شاملاً يتجاوز الاعتماد على المنطقة كمصدر رئيسي لإمدادات الطاقة. فقد وسعت تعاونها ليشمل قطاعات التعليم، التكنولوجيا، الثقافة، والاستثمار، مما جعل علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي أكثر تنوعًا واستدامة. كما حرصت على تبني مواقف غير تصادمية في القضايا الإقليمية، مع التركيز على بناء شراكات استراتيجية قائمة على الثقة المتبادلة وتحقيق المصالح المشتركة، بفضل دبلوماسيتها الهادئة ومبادئها القائمة على السلام والازدهار المتبادل، تمكنت اليابان من تعزيز مكانتها كشريك موثوق لدول الخليج، ما يعكس رؤيتها المستقبلية لبناء علاقات مستقرة ومتوازنة تُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الإقليمي، مع الحفاظ على مكانتها كقوة صناعية واقتصادية عالمية.

المصادر والمراجع

(١) أسامة عبدالخالق عايد، العلاقات السياسية والاقتصادية اليابانية الخليجية(المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة) انموذجاً(١٩٧١-١٩٨١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠.

(٢) أميمة بشير شويم، المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية ١٩٧٠-١٩٩٢، رسالة ماجستير (غير منشورة) مكلية الدراسات العلياء الجامعة الأردنية، ١٩٩٦.

(٣) تشون سايتو و إن جاناردان، العلاقات بين دول الخليج واليابان فيما وراء قطاع الطاقة، اكاديمية الامارات الدبلوماسية، ٢٠١٩ .

(٤) جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد العام ٢٠٠٣، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ،٢٠١٣.

(٥) جمال عبدالله و ناصر التميمي ، العلاقات الخليجية-اليابانية: ماذا بعد الطاقة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥-اكتوبر ٢٠١٥ .

(٦) حبيب البدوي ، اليابان ودبلوماسية القوة الناعمة: إستراتيجية المحيطين الهندي الهادئ، منطقة حرة ومفتوحة، مركزالملك فيصل للبحوث و الدراسات الاسلامية ، اكتوبر ٢٠١٨، الرياض.

(٧) حكمات العبد الرحمن ، مسألة الوجود الياباني في العراق محدداته ومظاهره ، مجلة جامعة دمشق ،المجلد ٣٥، العدد الثاني ،٢٠١٩.

(٨) حميد موحان الموسوي، اليابان والمتغيرات الدولية الجديدة وانعكاساتها على الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

(٩) رضا محمد هلال «السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث ١١ سبتمبر، وحرب الخليج الثالثة»، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٤)، اكتوبر ٢٠٠٤.

(١٠) السعودية والإمارات تستحوذان على ٨٢% من صادرات النفط الخليجي لليابان في مايو مقال متاح على شبكة الانترنت للمعلومات عبر الرابط https://www.mubasher.info/news/4311156 :

(١١) سلمان بونعمان الشعرية اليابانية دراسة في اليس النموذج النهضوي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٢.

(١٢) سونوكوسونا ياما، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان مركز الخليجى للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.

(١٣) عبد الجليل زيد المرهون، الخليج والدور الياباني الجديد، ٢٠١١/٩/٢٠ على الموقع www.aljazerra.net

(١٤) عبدالرحيم خليل، السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ابريل ٢٠١٨ .

(١٥) عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة) لكل من اليابان والصين والهند ، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، الاردن ، ٢٠١٦.

(١٦) علاء فاضل احمد، ارض الشمس اضواء حول تاريخ اليابان المعاصر، مطبعة الشور بنيبال الكتاب ٢٠١٨، ص ١٥٣ ضبان شمام حسن العلاقات اليابانية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.

(١٧) قاسم حسين السعدي ، العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل ،المجلد ٢٦-العدد الرابع -كانون الاول ٢٠١٩، ص ١٢١٠- ص١٢١١.

(١٨) كتاب الازرق الدبلوماسي لسنة ٢٠١٣، وزارة الخارجية اليابانية، متاح على شبكة الانترنت للمعلومات عبر الرابط : https://2u.pw/Sbnm6zpB :

(١٩) لارا حسن عبدالله ، أثر متغير الطاقة على السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول الخليج العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٥.

(٢٠) لزهر مروك ، العلاقات اليابانية الشرق اوسطية مع مطلع القرن ٢١: دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق ٢٠٠٣،المجلة العلمية لجامعة الجزائر٣، المجلد (٦)، العدد (١١)، ٢٠١٨.

(٢١) محمد ابو غزلة ، السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط البحث عن دور فاعل عبر الموازنة بين المصالح الوطنية والاعتبارات الأمريكية، تريندز للبحوث و الاستشارات، ابو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٢١.

(٢٢) مخلد عبيد مبيضين ، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٣الى ٢٠٠٤، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد (٣٣)، العدد(٣)، ٢٠٠٣.

(٢٣) مركز إنماء الأمم المتحدة وبنك اليابان للتعاون الدولي " يوقعان اتفاق لإعادة إعمار العراق"، ٢٠٠٧/١٠/٢٦، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلي الرابط. www.un.org.arabic :

(٢٤) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة : الدروس المستفادة عربياً ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٢٠) .

(٢٥) مسعود ظاهر ، الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الاوسط بعد احداث الحادي عشر من سبتمر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبة الاولى ، ٢٠٠٥، ابو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة .

مجلة السلام الجامعة
علمية محكمة
للعلوم الانسانية والتطبيقية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

AL-SALAM UNIVERSITY COLLEGE

Issued by the University College of Peace

The international number of the magazine:(3402 - 2522)
ISSN- 2959-555X (Print) / ISSN- 2959-5541 (Electronic)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

NO.19
A.H 1446
A.D 2025

Registration No. at the House Of books and documents: (2127) - year (2015)

مكتبة مرمر
موبايل: 07704250907